جدلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المقدمة:

تحاول تركيا، هذه الأيام، الخروج من حالة الاضطراب والتشتت التي باتت تواجهها والمتمثلة في الثنائية الشرسة القائمة بين حزمة من المبادئ والقيم والموروث المقدّس، وبين المصلحة التي تفرضها حقائق الأوضاع الدولية، وفي مقدمتها سعي الدولة الحديثة لامتلاك الدور، وبالتالي تحقيق الأهداف عن طريق تعظيم العديد من مكوّنات "القوة"، في وقت فرضت "الدولة الكبيرة" نفسها في تصنيف مقدرات الفعل الدولي، خاصة بعد اندحار الكثير من الأقطاب الدولّية وتخلّيها عن المراكز المتصدرة التي كانت تشغلها، وذلك بعد أن تغيّرت المعايير التي فُرضت من قبل، وبعد أن برزت محددات جديدة أجهزت على التراتبية العالميّة التي حكمت الكون لفترة طويلة من الزمن. ولعل السبب الرئيسي الذي أحدث هذا التحوّل يكمن في الانتقال الضخم الذي جرى في حسابات "القوّة" التي تعدت الحسابات القديمة كالعوامل العسكرية والجغرافية والسكانيّة والموارد الطبيعية، إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتيّة، الأمر الذي أدّى إلى قيام أنواع من القطبيّات المرتكزة إما على اجتماع العوامل الحديثة، أو على مخرجات التكتلات الدولية المصدِّرة لقياسات جديدة "للقوة".

في هذا السياق ولدت دولة تركيا الحديثة التي انتقلت من دائرة الدولة المهزومة إلى فلك الدول التي بدأت تصوغ نفسها لتلعب دوراً قيادياً في المنطقة، متنافسة في ذلك مع إيران وإسرائيل وأثيوبيا، وهي دول كلّها مجاورة للعالم العربي المملوء بالنفط وبأسواق استهلاكية، والقائم في منطقة هامة تملك موقعاً جيواستراتيجيّاً فارضاً. كما وجدت هذه الدول جميعاً أنها مضطرة للتعامل مع هذا العالم في ساحات الاقتصاد والسياسة والدين والبناءات القوميّة الداخلة في التكوين الجديد للخارطة الدوليّة.

الدور التركي بين الإمكانية والتحقق

بالرغم مما تملكه تركيا من مقوّمات القوّة التي ذكرنا، إلا أن لعبها دوراً قيادياً في المنطقة لا يزال بعيد التحقق، خاصة إذا ما أدركنا الحقائق التالية:

أولاً: أن العالمين الإسلامي والعربي قد بدأا يشهدان طروحات متعددة تقول إن تركيا هي دولة تبحث عن مصالحها الوطنية أكثر مما تبحث عن علاقات متنامية معها. لذا فإن كثيراً من الأدبيات السياسية والاستراتيجية والعسكرية باتت تتحدث عن ضرورة مناقشة الجانب التركي في تحديد علاقاته الشرقيّة، إذ لوحظ أنه كلما تشدد الغرب في شروط قبوله تركيا في المجموعة الأوروبية، اقتربت تركيا من العالمين العربي والإسلامي، والعكس صحيح. وقد كان ذلك واضحاً منذ بدء البحث التركي عن حالة "التغريب". كما لاحظ المراقبون السياسيون أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد أبدت اهتماماً ملحوظاً بالمحيط الإسلامي كعمق استراتيجي لتركيا، لكن جزءاً آخر من هذا الاهتمام كان ردّاً على الصعوبات الكثيرة التي وضعتها دول الاتحاد الأوروبي أمام محاولات تركيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبيّة.

ثانياً: وإذا ما عدنا إلى التاريخ المعاصر قليلاً، نرى أن القرارات التركية التي اتخذت إبان عهد الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال، قد دفعت ببعض المفكرين العرب لإطلاق مقولة "العثمانية الجديدة"، خاصة أثناء حرب الخليج الثانية، حين تخلّت تركيا عن عدد من الأسس الكماليّة القائمة على مبدأ "عدم التدخل" و"الحياد" تجاه مشكلات الشرق الأوسط، وذلك حين أيّد أوزال التحالف ضد العراق، ولم يكتف بذلك بل قام بفتح جبهة للحرب عبر الأراضي التركيّة. ولكن مع رحيل أوزال "صاحب العثمانية الجديدة" عام 1993 عادت السياسة الخارجية التركية إلى ما كانت عليه إلى حد ما. وفي اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية (الثلاثاء 2009/1/6) استدعى أردوغان هذه الفكرة ثانية حيث خاطب الإسرائيليين بقوله: "أنا لا أتحدث

لكم بوصفي رئيس وزراء دولة عاديّة، بل بوصفي زعيم أحفاد العثمانيين"، ثم كانت المشادة الكلاميّة بينه وبين شمعون بيرس في منتدى دافوس التي انتصر فيها أردوغان للفلسطينيين، في الوقت الذي تخلّى عنهم فيه رؤساء عرب. وقد أثارت هذه المواقف إعجاب العالم الإسلامي، كما أثارت جدلاً في تركيا وإسرائيل والغرب، إضافة إلى أنها زادت من الارتباك العربي حول ماهية الموقف التركي من القضية العربية وحقيقته وطبيعته.

وهنا يطرح السؤال الرئيس لهذه الدراسة الذي يقول: ما الدور المتقدم الذي تريد تركيا لعبه إقليمياً؟ وهل تملك تركيا القدرة على لعب هذا الدور؟ وما المعوّقات التي يمكن أن تواجه تركيا؟ وما تأثير البيئة الداخليّة على هذا التوّجه؟ ومن العراب الأساس في صناعة هذا الدور؟ هل هو أحمد داود أوغلو منفرداً، أم أنه واحد من صناع القرار التركي؟[1].

ثالثاً: وللإجابة عن هذا السؤال وفروعه نقول: إن الإدارة التركية منذ صعود حزب العدالة والتنمية وتسلمه السلطة، قد رأت أن على تركيا أن لا تبقى دولة "طرفيّة" في النظام الأوروبي و"طرفية" في النظام العربي والشرق أوسطي ولا في النظام الإسلامي، لذلك بدأت "بتصفير المشكلات" (zero problem) وبتشكيل فضاء خاص بها، وبدأت تتحرك، وبكل قوّة، خارج حدودها سعياً لأن تصبح دولة مركزية، الأمر الذي استطاعت أن تحقق جُلّه إن لم يكن كُلّه.

ويقول الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء الأردني الأسبق والسفير الأسبق في تركيا، في محاضرة له حول "الدور التركي والمتغيّرات الإقليمية" الذي عقد في مركز الرأي للدراسات في الأسبوع الأوّل من تموز 2010، "إنه يجب أن لا يفهم من تقوية تركيا علاقاتها مع المحيط أنها قد تخلّت عن هدفها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل بالعكس ترى تركيا أن من شأن تلك الاستراتيجيّة تعزيز فرصتها بالدخول إلى هذا الاتحاد، وأن تكون بمثابة الجسر الواصل بين

([1]) www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=6710.

الشرق والغرب". وأضاف "أن التحوّلات السياسية التركيّة تأتي في سياق الدفاع عن مصالحها وليس من أجل العرب، فتركيا، أصلاً، ليست مكلَّفة بواجب الدفاع عن مصالح العرب ومواجهة إسرائيل، مع بقاء العرب في دور المتفرّج". ويؤكد البخيت"أن الأزمة التي تمر بها العلاقات التركية الإسرائيلية (آنذاك) هي بمثابة أزمة عابرة سيتم تجاوزها، إلا أن ذلك لا يمنع العرب من الاستفادة من هذه التحوّلات واستثمارها، لاسيما وأنها وفّرت مناخات دولية ملائمة لتحرك الدبلوماسيّة العربيّة والمتابعة في سياق المواجهة مع إسرائيل"[1].

وفي استقرائه لمكوّنات الدور التركي قال الدكتور البخيت "إن نظرة عامة لتاريخ تركيا وجغرافيتها تؤكد أن تركيا قد أفادت من مصطلح "الجيواستراتيجيا" وأعطته معناه الحقيقي، فهي تقع بين القارتين الآسيوية والأوروبيّة، وأغلبها يطل على ثلاثة بحور المتوسط والأسود ومرمرة (كما ذكرنا سابقاً)، وبمجمل شواطئ يبلغ حوالي 7200كم. وهي من جهة أخرى تحادد الدول الواقعة على حواف الجزيرة العربية وحوض قزوين، حيث أن تركيا تجاور بريّاً ثماني دول (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، إيران، العراق، سوريا، اليونان، بلغاريا) حيث تقوم هناك خلافات ونزاعات مزمنة. وقد تمخّض عن السيطرة التركية السابقة على هذا الجوار، ووراثة الإمبراطورية العثمانية، تركيبة سكانية ذات طبيعة متميزة في تركيا الحديثة، متعددة المنابت والأصول والمذاهب، حتى بلغت قرابة 25 عِرْقاً ومذهباً، يقيمون على مساحة 779.452كم^2".

أولاً: عناصر القدرة على لعب الدور:

لقد بدأت تركيا تملك، إلى جانب ما أسلفنا، عناصر قوّة تجعل منها دولة إقليمية قياديّة، وذلك مع مجيء حزب العدالة والتنمية (2002). إلى جانب أنها أصلحت الخلل الذي كان قائماً في استراتيجياتها، إذ أنها كانت، من جهة، تتبنى سياسة إدارة التنوع أو إدارة المتناقضات

(1) alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=246:2011-02-17-10-19.

(Diversity Management) ومن جهة أخرى، سياسة إدارة الأزمات (Crisis Management)، إلا أنها استطاعت مؤخراً أن تشكّل مفهوماً استراتيجياً خاصاً بها، بعد أن تحوّلت إلى دولة "قلب" بعد أن كانت دولة "هامش". وقد اقتضى ذلك أن تحل تركيا جميع نزاعاتها مع الجوار، وهو ما عرف "بتصفير المشكلات" "Zero Problem". كما أنها استمرت في تطبيع علاقاتها مع دول العالم القوية، فبعد أن كانت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية قائمة إبّان الحرب الباردة على المصالح الأمنية للطرفين، وانحصرت غالباً في البعد العسكري بعد انضمام تركيا لحلف الناتو. حوّلت تركيا هذه العلاقات إلى طبيعة تبادل المنافع.

وعندما انهار الاتحاد السوفياتي، لم تفقد تركيا أهميتها الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، بسبب بروز الأدوار التركيّة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، عندها بدأت الإدارة الأمريكية في تحويل شركاتها الاستراتيجيّة مع تركيا من البعد العسكري إلى الشراكة السياسيّة، وقد تزامن ذلك مع التغيير الذي أحدثته تركيا عندما عملت على تحويل البعد السياسي في المنطقة، من مجال الثقافة "الصراعية" إلى مجال الثقافة "الديمقراطية"، الأمر المتماهي مع الفكر السياسي الغربي، على الأقل ظاهريا، وعلى الحد الأدنى من الأساسيّات.

إضافة إلى أن العلاقات التركية – الأمريكية قد تعرّضت، كما ذكرنا، إلى مجموعة من الهزات، لعل أهمها رفض البرلمان التركي (2003/3/1) الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في غزوها للعراق. ومن الشكوك التي أحاطت بهذه العلاقات ترسّخ الإيمان لدى الأتراك بأن النوايا الأمريكية حيال القضية الكردية لا تسير في مصلحتهم.

أما على الجانب الآخر فإن تركيا لا تزال تعاني، وستظل تعاني إلى زمن طويل، من الممانعة الأوروبية في تسهيل عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بسبب عجزها (حسب معايير كوبنهاجن) عن تحقيق معايير الإصلاح السياسي. إلى جانب أن هناك قوى

أوروبية عديدة تؤمن بأن قيام الاتحاد الأوروبي استند إلى منظومة قيم وتراث مسيحي، وأن انضمام تركيا سيربك هذه الرؤية.

ومن الملاحظ أن تركيا تتلقى باستمرار رسائل متناقضة صادرة عن الدول الأوروبية، الأمر الذي أربك الحكومة التركية وأدى إلى حدوث انقسامات كبيرة داخل جسم القوى الشعبية[1].

ولكي تستدرك هذا الخلل في علاقاتها مع الغرب، فإنها غالباً ما تتجه نحو الشرقين العربي والإسلامي، أولاً للبحث عن دور مهيأ لأن يكون ريادياً، وثانياً حتى تستخدم ذلك كورقة ضغط على الأوروبيين. وفي هذا السياق تبرز أزمة العلاقات التركية – اليونانية، خاصة بعد عام 1974 عندما احتلت تركيا الجزء الشمالي من الجزيرة وأقامت عليه جمهورية، الأمر الذي واجهته اليونان، في كثير من الأحيان، بدعم المطالب الكردية وتأييد إيران وأرمينيا. وبالرغم من ذلك فإن العلاقات بين البلدين تشهد حالات من التعاون فرضتها الاتفاقيات العديدة في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والسياحة والتكنولوجيا[2].

وهكذا فقد بدأت تركيا بصياغة دورها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة وأن هناك تحوّلات ضخمة بدأت تشهدها المنطقة والإقليم والعالم. وفي مواجهة ذلك بدأت تركيا بطرح مجموعة من الاستراتيجيّات الجديدة القائمة على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم السياسة الخارجية. وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو، حركة شملت كل الأساسيات وجوهر العلاقات التركية الخارجيّة. وقد شمل ذلك العلاقات التركية – العربية وفي سياقها العلاقات التركية – الإسرائيلية. وقد حكم هذا التحوّل مجموعة من المعطيات

([1]) Syria Strains Turkey's "No Problems' Foreign Policy", NPR. 6.5.2011. www.npr.org.6.5.2011.35297

([2]). Bilal Y. Saab, "Syria and Turkey Deepen Bilateral Relations", Saban Center for Middle East Policy, Brookings, 6/5/2011, www.brookings.edu/articles6/5/2009.syria.turkeysaab.aspx

التاريخية والجغرافية والدينيّة والاجتماعية والفكرية، ومحاولة تركيا الجادّة في لعب الدور الإقليمي الأوّل في المنطقة، ومن ذلك أن شهدت السياسة الخارجيّة التركية طروحات من مثل:

1- تصفير المشكلات والأزمات.

2- التخلّي عن التراتبيّة القديمة في تصنيف الأولويات، واعتبار أن كل علاقة مساوية للأخرى في الأهميّة.

3- الالتفات إلى القضايا الداخلية بالتساوي مع القضايا الدولية.

4- استبعاد قيام السياسة الخارجيّة التركية على مبدأ "الاعتراض وإدانة الحادثة" واستبداله بمبدأ "التحرك الاستباقي"، وبناء دور فعّال له عدّة مستويات تتشابك فيه المصالح على أساس مبدأ "العمق الاستراتيجي" الذي تبناه أحمد أوغلو، فيما تعلّق بالعلاقات مع العرب وإسرائيل وإيران وأرمينيا وأفغانستان وأفريقيا. وقد عبّر الوزير التركي على بابا جان عن ذلك في كلمته التي ألقاها في 2009/7/16 أمام حشد كبير من السفراء الأتراك حين قال "إن تركيا في طريقها إلى التحوّل من قوّة محليّة إلى قوّة عالمية"[1].

ثانياً: معوقات لعب الدور:

كما ذكرنا، فإن هناك مجموعة من المعوّقات التي تقف أمام تركيا وتحول بينها وبين لعب دور إقليمي متميّز منها:

أولاً: وجود المشروعين الفارسي والمشروع الصهيوأمريكي. أما حسب معطيات المشروع الأوّل فإن التصادم التركي معه غير منظور في المدى القريب، لاشتراك المصالح بين الطرفين وإحساسهما بخطر المشروع الثاني، ويظهر ذلك في حجم التنسيق القائم بينهما في العديد من

(1) www.amlalomah.net. Op. Cit.

القضايا وأبرزها العراق والملف الكردي. إضافة إلى سعي إيران للخروج من الطوق المضروب حولها وتقوية علاقاتها الإقليمية، من جهة، ورؤية تركيا بأن لا عداء مع إيران، من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمشروع الثاني فيحكمه وجود ثلاث بؤر للتوتر بين هذا المشروع وبين المشروع التركي؛ أولاهما الملف الكردي، وثانيتهما الوجود الإسرائيلي الكبير في منطقة كردستان العراقية[1]. فالولايات المتحدة تدعم، بصورة أو بأخرى، الحركة الانفصالية الكردية وتتبنى مطالب الأكراد بإعلان حكم ذاتي وتدعمهم في مطالبتهم بإقليم كركوك الغني بالنفط، لأن في ذلك تأثيراً مباشراً وخطيراً على الوضع في كردستان تركيا. وثالثتهما القضية الفلسطينية وبروز بعض التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، بلغ أوجه (حسب هاارتس، مارس 2009) بمطالبة حكومة إسرائيل بالسعي إلى إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية[2].

ثانياً: الوضع الداخلي التركي المأزوم بسبب علاقات حزب العدالة والتنمية مع الجيش الذي لا يزال مؤثراً في الشأن السياسي، خاصة وأنه يستمد بعضاً من قوّته من علاقته مع رجال الأعمال والعديد من وسائل الإعلام، ومن الإرث الكمالي الذي وضع في الدستور حقيقة تكليف الجيش بحماية النظام العلماني للدولة (أربعة انقلابات عسكرية في أقل من 40 سنة) [3].

([1])www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?Lang=ar&ftld=FeatureTopic/Ayman_El_Dessouki\featureTopic_1305.xml

مركز الإمارات للدراسات والبحوث (2010)، نجمة داوود في سماء كردستان.

– ([2]). Burhan Koroglu, Turley's Position Towards the Popular Arab Revolutions, Afro-Middle East Center, April 2011, http://amec.org.za/articlespresrntations/71-turkey/225-turkeys-position-towards-the-popular-arab-revolutions.

([3]) عن علاقة الجيش بالكمالية وبالتالي علاقتهما بالنظام الجديد في تركيا:

انظر: عبد الوهاب القّصاب (2012)، "المؤسسة العسكرية التركية: مرحلة تبدل الأدوار"، في، العرب، وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص661–693.

إن المعوّقات التي تقف أمام المشروع التركي في احتلال الدور الأوّل في المنطقة يكاد ينحصر في:

(أ) القوى العلمانيّة:

تملك القوى العلمانية تأثيراً واضحاً على الداخل التركي، مما جعلها قادرة على تعطيل السعي التركي للعب دور إقليمي ومؤثر، وفرضها للسياسة الكمالية التي تقوم على مبدأ الحياد والانعزال عن قضايا الشرق الأوسط.

أما في الجانب الاقتصادي فقد لعب يهود الدونمه تاريخياً دوراً كبيراً في صناعة الموقف التركي، لأنهم يملكون حضوراً اقتصادياً مرتبطاً بأوساط المال العالميّة. ولقد مكّنت هذه القدرة الاقتصادية اليهود والأتراك من لعب أدوار سياسية بارزة، حتى أن أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقّي (1889) وهو "إيمانويل قاراصو" الذي عزف على وتر القومية التركيّة كان يهودياً. ومن المعروف أن هذه الجمعية قد أسهمت بشكل مباشر في انهيار الإمبراطورية العثمانية، بعد أن تولى رجال الاقتصاد اليهود مراكز حسّاسة في النظام الاقتصادي والمالي لتركيا، الأمر الذي جعلهم في قلب عملية بناء الدولة التركية الحديثة التي تبنت العلمانية، والاتجاه نحو الغرب كهوية واستراتيجيّة. وما أن بدأت تيارات جديدة تعادي العَلْمانية، حتى ذهبت القوى الاقتصادية التركية إلى تشكيل إطار رسمي منظم يحمي مصالحها، ويحافظ على مكانة سياسية وتأثير قوي في نظام الدولة، وفعلاً تأسست جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسيد" عام 1971 في اسطنبول، التي بلغ عدد أعضائها عام 2012 حوالي 545 شخصاً، هم الأكثر ثراء على الإطلاق في تركيا، ذلك أنهم يمتلكون 1300 شركة يعمل فيها أكثر من نصف مليون شخص، أما رأسمالها فقد تجاوز 70 مليار دولار، وتتحكم في 47% من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا.

وظل الأمر على هذا الحال حتى الفترة التي أعقبت الانقلاب العسكري عام 1980، حيث شهدت مناطق وسط الأناضول (وهي مناطق ذات توجهات إسلامية) نموّاً اقتصادياً، عمل على منافسة القوى الاقتصادية التقليدية، في جذب ثروات المغتربين الأتراك والموجودين في الغرب، خاصة في ألمانيا، التي يعيش فيها نحو ثلاثة ملايين تركي معظمهم من المحافظين. وقد نجحت في ذلك، بل وتفوّقت على القوى الاقتصادية التقليدية التي كانت ذات سطوة متفردة. وقد تأسس هذا النمو على:

1- ظهور مؤسسات مالية تقوم على نظام المشاركة في الربح والخسارة حسب المنهج الاقتصادي الغربي.

2- اتساع النشاط الاقتصادي على أسس "الشعبية".

3- دعم التوجهات الاقتصادية الجديدة للأحزاب ذات التوجهات الإسلاميّة، من مثل ما فعلته شركة "كومباسيان" (عدد مساهميها 30 ألف مستثمر محافظ) بدعم حزب الرفاه حتى وصل إلى سدة الحكم عام 1996.

بعد ذلك انتهجت حكومة أربكان أسلوباً جديداً للتخلص من الضغوطات الاقتصادية المضادة، وذلك بالتوجه نحو جذب رؤوس الأموال العربية والإسلاميّة، خاصة تلك التي غادرت أوروبا وأمريكا بعد أحداث سبتمبر عام 2001. وقد جاءت الممارسة التركية الجديدة لتحقيق التوازن مع الأموال الساخنة العلمانية (وهو مصطلح أطلق على الأموال الأجنبيّة النى وجدت داخل النشاط الاقتصادي التركي على شكل ودائع بنكيّة، تتميز بالتحرك السريع والانتقال المتكرر للعملة الصعبة)، هذه الأموال التي وصفها البعض بأنها القوّة الرابعة للاقتصاد التركي[1].

- ([1]) محمد نور الدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ، صحيفة السفير اللبنانية 2011/2/3.

وهكذا فقد مثّل هذا الصراع الاقتصادي أحد المعوّقات الرئيسية أمام تمكين تركيا من لعب الدور الإقليمي الهام الذي سعت إليه، خاصة وأن هذا الصراع قد قام في أصله على أسس فكرية سياسية تمثلت في العلمانية وقواها والمحافظين وقدرتهم.

(ب) الصراعات الإعلامية:

تشهد تركيا منذ العقد الماضي، تطوراً سريعاً في وسائل الإعلام اتّسم بالتعددية والتنوّع إلى أقصى حد. ويكفي أن نذكر أنه تصدر في عموم تركيا في هذه الأيام أكثر من 3450 صحيفة ومجلة، موزّعة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية، ومجلات أسبوعيّة ودوريّة. وهناك 258 قناة فضائية تبث على النطاق القومي والإقليمي والمحلّي، و1090 محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية.

ولقد توزّعت هذه الوسائل إلى سبع مجموعات إعلامية كبرى، خمس منها ذات توجهات علمانية (مجموعة دوغان ميديا، ومجموعة بيلفن ميديا، ومجموعة روملي هولدنك، ومجموعة اقتصاد ميديا) واثنتان ذواتا توجهات إسلامية (مؤسسة فضاء الإعلامية التابعة للجماعة النورسيّة جناح فتح الله غولين، ومجموعة إخلاص التي تمثل الجماعة النقشبنديّة).

وفي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ازداد التنافس بين هذه المؤسسات، وشجّع إجمالي حجم التعاملات التجاريّة لقطاع الإعلام التركي وإيرادات الإعلانات، الشركات الكبرى للاستثمار في قطاع الإعلام الخاص. وقد شهدت هذه المرحلة صعوداً واضحاً لوسائل إعلام التيار الإسلامي (ومن ذلك مثلاً أن توزيع صحيفة "زمان" التي تمثل الطريقة النورسية قد ازداد من 61 ألف نسخة يومياً في كانون الأول عام 1990 إلى ما يقارب 600 ألف في كانون الأول عام 2005) إلى جانب صدور ما يقارب 50 صحيفة و150 مجلة مرتبطة معظمها بطرق دينيّة، الأمر الذي ولّد قلقاً لدى المؤسسة العسكرية، بالرغم من أن هذه الوسائل (الإسلامية) لم

تحتل سوى المرتبة الثالثة في تركيا بعد وسائل إعلام الاتجاه الليبرالي اليميني، ووسائل إعلام الاتجاه اليساري المدافعة عن العلمانية في تركيا[1].

لقد شكل هذا الصراع الإعلامي أحد المعوّقات أمام تركيا نحو بناء دور أساسي، لأن هذا الصراع قد جاء مثيراً للتمزّق في الهوية الثقافية والفكرية، وبالتالي في السياسية التركية، الأمر الذي دفع أحمد داود أوغلو لأن يصرّح: "أن تركيا كانت دولة طرفية أثناء الحرب الباردة" ثم أصبحت دولة بينيّة بعد انهيار الشيوعية، وهي تتجه الآن لكي تكون دولة مركزيّة". وذلك في نداء منه لتوحيد الرؤية العامّة في تركيا.

(ج) جدلية القضايا الداخلية والإقليمية والدولية:

لقد جذبت سياسة تركيا الخارجيّة، في الفترة الأخيرة، كثيراً من الاهتمام والانتباه، سواء على الصعيد الأوروبي أو الأمريكي أو الشرق أوسطي، وذلك بعد ما شهدت هذه السياسة تحوّلاً عميقاً كان له تأثير كبير على درجة النشاط التركي في المنطقة ونوعيته وشكله. فقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعدّة عقود، غطت مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، حيث اتسم النشاط التركي في المنطقة بالتواضع والمحدوديّة، وبالتبعية للرؤية الأمريكية. ورغم أن المرحلة التي تلت شهدت تغيّراً حيث بدأت تركيا في الانفصال، إلى حد ما، عن السياسة الأمريكية والغربية، إلا أنها بقيت محافظة على أساسيات هذه العلاقة من منطلقات توازن القوى في الشرق الأوسط، فركزت على العلاقات العسكرية مع إسرائيل، ومارست ضغوطاً على سوريا (خاصة في المسالة الكردية 1998)، وشاركت في فرض العقوبات الغربية في العراق. أما مؤخراً فإن تركيا قد انتهجت سياسة تطوير

- ([1]) محمد مجاهد الزيات، "تحركات تركيا جديرة بالاهتمام"، جريدة الشروق القاهرية، 2009/5/8.

.

علاقات متوازنة مع جميع اللاعبين في المنطقة، بغرض دعم جهود السلام والتكامل الإقليمي. وفي هذا الإطار بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة وإيران، ووقعت مجموعة من الاتفاقيات مع دول المنطقة[*].

(د) العلاقة مع إسرائيل:

لقد تعثرت، مؤخراً، العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ عملية "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزّة، وذلك بسبب الاعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد على هذه الانتقادات. كما تصاعدت هذه الأزمة في حزيران 2010، عندما قتلت إسرائيل تسعة مواطنين أتراك كانوا ضمن الناشطين على سفينة مرمرة، التي كانت متجهة ضمن أسطول دولي لنقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزّة[1]. إلا أن ذلك لم يؤثر في حقيقة أن تركيا قد واجهت صعوبات في الابتعاد عن علاقاتها مع إسرائيل التي رأت أنها يجب أن تظل جيّدة[2]. وفي سبيل ذلك تحمّلت الإهانة في مسألة رفض إسرائيل حتى الاعتذار عما اقترفته من جريمة على سفينة مرمرة، بل وأن سفيرها في تل أبيب قد تلقى الإهانة من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي.

(*) لقد وقعت تركيا مجموعة من الاتفاقيات الهامّة من ذلك اتفاقيات رفيعة المستوى بين مجلس التعاون الاقتصادي عام 2009 مع كل من سوريا والعراق، وفي حزيران عام 2010 عقدت اتفاقيات مع كل من حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرّة تجارية وسياحيّة).

(1) http://www.siyassa.org.eg/Newscontent/12/116/165/%D9%85%D9%84%D9%81%.

- www.aljazeera.net/analysis/pages/996b1523-f0be-4f81-98d3-ce4208deeb2c.
- www.almasyalyoum.com/node/492001. op.cit.

(2) مصطفى اللباد (2012)، تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي، في، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص704–722.

وإذا ما عدنا إلى تفاصيل اليوم الدراسي الذي عقد في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب يوم 2009/3/12 بعنوان "العلاقات الإسرائيلية – التركية... إلى أين؟!" نجد الأساس المركزي الذي تقوم عليه العلاقات التركية – الإسرائيلية، فقد اشترك في المؤتمر "نامين مان" سفير تركيا لدى إسرائيل، إلى جانب عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين والعسكريين. وفي كلمته (وكان أوّل المتحدثين) قال: "إن إسرائيل ليس في إمكانها أن تعثر على صديق أفضل من تركيا في المنطقة التي تعيش الدولتان فيها، وأن العلاقات بين الدولتين مهمة للغاية، ليس فقط لهما، وإنما على الصعيد الإقليمي والعالمي أيضاً، ذلك أنها علاقات ذات طبيعة استراتيجيّة تقوم على أسس متينة وراسخة. " وأضاف:" إن العلاقات تنطوي، من ناحية تركيا، على أهمية عليا، ولا توجد لدينا علاقات استراتيجيّة مع دول كثيرة. إن مثل هذه العلاقات قائمة مع إسرائيل والولايات المتحدة فقط. صحيح أن لتركيا علاقات جيّدة وعميقة للغاية مع دول أخرى، غير أنها لا تتميز بكونها استراتيجيّة، واعتقد أن مجرد هذا الأمر يجعل العلاقات الإسرائيلية – التركية شديدة الخصوصية في هذه المنطقة من العالم". ونوّه السفير بما أسماه "بالتاريخ الإيجابي بين الأتراك واليهود" منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

وفيما يتعلق بموقف تركيا من حماس قال نامين مان: "إننا نقول إنه يتعين على حماس أن تنخرط في العملية السياسية. لقد باتت هذه الحركة أمرًا واقعًا [في غزة] ولا يمكن التوصل إلى سلام من دونها. إننا ندرك أن "حماس" أقدمت على أمور ليست مقبولة، لكننا ما زلنا نعتقد أنه يجب دمجها في عملية التسوية".

ولدى انتقاله إلى الحديث عن "حميميّة" العلاقات بين الطرفين، قال السفير التركي: "لقد استضفنا خلال العام الفائت (2008)، أكثر من نصف مليون سائح إسرائيلي، وفي شهر آب من العام الفائت (2008) بلغ عدد الرحلات الجوية 62 رحلة في اليوم الواحد، وهو رقم قياسي من

ناحية إسرائيل، فهو يفوق حتى عدد الرحلات الجويّة إلى الولايات المتحدة. إن الإسرائيليين يشعرون بالأمان في تركيا، وهم مغرمون كثيرًا بالأطعمة وحسن الضيافة والأسعار العامّة. ومن جهة أخرى فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا خلال سنة 2008 أربعة مليارات دولار، وكدنا نقترب من خمسة مليارات دولار لولا انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة. إننا نتقاسم وجهات النظر الثقافية نفسها، وبناء على ذلك لدينا منظومة علاقات تتسم بالإستراتيجية".

وأكد: "عندما تكون هناك قضايا هي موضع خلاف، فإن إسرائيل وتركيا تتبادلان الآراء بشأنها في منتهى الجدية، فنحن نتعامل بشفافيّة، كما تتعامل إسرائيل أيضًا، وذلك لأننا دولتان ديمقراطيتان".

من ناحية أخرى، انتقد السفير التركي وسائل الإعلام الإسرائيلية وأسلوب تعاطيها مع الأزمة (الأخيرة آنذاك)، وأخذ على هذه الوسائل أنها أضفت "سمة التطرّف على الموضوعات قيد الخلاف". وقال بلهجة حادّة: "أتحدّى الجميع أنْ يأتوا إليّ بجانب واحد من الجوانب المتعددة في منظومة العلاقات التركية– الإسرائيلية تعرّض للعرقلة أو الانكفاء أو الإلغاء خلال الأزمة (الأخيرة آنذاك)، وعلى الرغم من ذلك فقد ادّعت وسائل إعلام إسرائيلية، زوراً، حدوث أشياء من هذا القبيل".

وفي كلمته قال اللواء احتياط عاموس غلعاد، رئيس القسم الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية، "إنه يجب عدم نسيان أن تركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي، وأن هذه العضوية تلزمها بواجبات كثيرة تعود، في معظمها، بالمنفعة على إسرائيل، وهي تعدّ بمثابة سور واقٍ أمام الإسلام المتطرف. في الوقت نفسه فإن الجيش يشكل أحد حجارة الزاوية في تركيا. وهو جيش جاد وقوي ومهني، ولدى إسرائيل علاقات خاصة ومتشعبة معه". وعن حماس قال غلعاد:

"إن العلاقات الشديدة الخصوصيّة مع تركيا لا ينبغي أن تحول دون قيام إسرائيل بإجراء "حوار نقدي" بيننا، ومن ضمن ذلك التوضيح لتركيا أن حركة حماس هي طرف فاعل في "محور الشر"، وأن هدفها هو القضاء على دولة إسرائيل، وأنها (أي حماس) كانت المسؤولة عن شن الحرب الإسرائيلية على غزّة.

أما د. عوديد عيران، السفير الإسرائيلي السابق لدى الاتحاد الأوروبي، فقد ذكر أن الحرب على غزة لم تهدد بالخطر التحالف الإستراتيجي مع تركيا، بل إن تركيا ستظل حليفاً مهماً لإسرائيل على أكثر من مستوى، خاصة ما تعلق بالمساعدات القيمة التي قدمتها من أجل هجرة يهود سوريا إلى إسرائيل. وقال في المقابل يجب علينا أن ندعم طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولو أدى ذلك إلى إثارة الحنق الأوروبي علينا[1].

إن هذا الخطاب السياسي الهام هو المحدد الدقيق والمؤشر الواضح للعلاقات التركية – الإسرائيلية. هذه العلاقات التي أعاقت، إلى حد كبير، قبول تركيا في منطقة الشرق الأوسط العربية بدون تساؤلات. حتى المواقف التركية الأخيرة لم تثبت للعالم العربي، بشكل جاد، أن تركيا تدافع عن قضاياهم، حيث أدركت معظم الأطياف السياسية العربية أن تركيا لا يمكن أن تتخذ قراراً يتجاوز مصالحها القومية، ويظل هذا حقاً لها إلا إذا أرادت أن تقايض به مواقف مثل ذلك.

وعلى صعيد آخر، نجد أن العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية قد شهدت تنامياً واضحاً خلال النصف الأول من عام 2013، حيث ارتفع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية بنسبة 56% قياساً بذات الفترة من العام الذي سبق، إذ بلغ حجم الاستيراد التركي من بضائع وسلع إسرائيلية 1.2 مليار دولار، مما وضعها في موقع ثالث أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية وثالث أهم هدف للبضائع الإسرائيلية وفقا لإحصائيات "معهد التصدير

([1]) http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=258.

الإسرائيلي" الذي نشر يوم 2013/8/2، فيما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول تليها بريطانيا[1].

لقد أسست العلاقات التركية اليهودية لتقود تركيا نحو بناء حدود من الثقافة الدينية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي وجّهت كثيراً من العلاقات التركية – العربية والتركيّة – الإسلامية. فما أن انفجرت الحرب العالمية الأولى حتى دخل اثنان من اليهود في بلاط السلطان وهما "ساباتي" و"كوهين"، إلا أن الثاني أوغر صدر السلطان على الأول الذي رأى أن المخرج هو اعتناق الإسلام صورياً، فحوّله السلطان إلى "بوّاب" وأصبح يدعى "محمد البواب"، ومن ذلك ظهر اسم "الدونمة" الذي يعنى عودة اليهودي إلى دين الفطرة الإسلامية، إذ فتح هذا الأمر الباب أمام تأسلُم اليهود شكلاً مع احتفاظهم بعقيدتهم سرّاً، وبدأوا بتأسيس منتديات لهم، في ظاهرها متوافقة مع النظام الديني العام للدولة، وفي باطنها حركات يهودية متشددة، مثل "اليعاقبة" و"القابانجيّة" و"القرقاشيّة، بل أنهم برعوا في تزويج اليهوديات من العثمانيين. وهكذا لم تأت الحرب العالمية الأولى، كما ذكرنا، إلا وأصبح لليهود شأن كبير في كثير من مناحي الحياة التركية، وخاصة الجوانب السياسيّة والدينية، حيث بدأ اليهود بنشر ثقافة العَلْمانيّة ومحاربة الحجاب للنساء ودعوا إلى الاختلاط، وجرى كل ذلك في تناغم كبير مع أفكار الحرية والعدل والمساواة التي انتشرت في أوروبا آنذاك[2].

كما أسست العائلات اليهودية الثريّة أولى الصحف والمجلاّت التركية، ومنها عائلة القابانجي والايبكجي وكبّار. وظهر منهم صحفيون بارزون تسموا بأسماء إسلامية، منهم أحمد أمين يالمان، وهو أحد أهم الشخصيات المشاركة في المؤتمرات الصهيونية العالمية، وعبدي

---

(1) www.alwatanvoice.com/avabic/news/2013/08/20/426817.html

(2) للتفصيل انظر: د.هدى درويش (2002)، العلاقات التركية – اليهودية وأثرها على البلاد العربيّة (جزءان)، دار القلم، دمشق.

ايبكجي الذي تربع على عرش الصحافة التركية والذي اغتيل عام 1979. ومن الصحف التي أسسها اليهود حريّت ومليت وغون آيدين، وجمهوريت، وترجمان وغيرها. ولم يكتفوا بذلك بل سيطروا فيما بعد على الإذاعات والتلفزيون.

لقد مكّن ذلك اليهود من توجيه المجتمع التركي سياسياً وثقافياً وفكرياً، كما شاركوا (ومن بينهم نساء مثل خالدة أديب) في الحركة الكماليّة وما سمي بحرب الاستقلال.

ومن الأمور الهامّة أن اليهود قد شاركوا بفعالية كبيرة في بناء اليسار التركي الطوراني كبديل عن فكرة "الإسلاميّة"، واستخدموا، بكل دهاء، الأفكار الديمقراطية الغربيّة والدعوة إلى الشيوعية على حد سواء. وقادهم ذلك إلى المساهمة في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، لرفضه الموافقة على طلبهم تأسيس دولة لهم في فلسطين. كما شملت مقارعتهم للإسلام شن حملة شرسة ضد كبار شيوخ الأكراد مثل "الشيخ سعيد بيراني"، الذي قاد الثورة ضد الكماليّة عام 1925 وأعدم بسببها عدد من رجالات الكرد، ونفي الشيخ "سعيد النورسي" الذي يعد مرجعية لفكرة التوحيد الإسلامي، واشتهر "برسائل النور". كما كشّف اليهود الذين أصبحوا مواطنين أتراك سعيهم، بمشاركة يهود أوروبا، لتثبيت فكرة "الطورانية" بقيادة "مونيزكوهين" الذي أصبح كتابه "طوران" أنجيلاً للعنصريين الأتراك، والذي صار عضواً في مجلس الأمة التركي، وكان مهتماً بشؤون بلاد الشام، حيث ألف العديد من الكتب ومنها "سياسة التتريك" و"الروح التركية". وعليه فقد اعتبره كثيرون، ومنهم وينستون تشرتشل، أحد "مؤسسي الحضارة التركية الجديدة المستقلة". ولقد دعا كوهين في كتابه "الكماليّة" بشكل سافر إلى إلغاء الخلافة العثمانية حين نادى بشعار "فلتسقط حكومة الشريعة"[1].

– [1]كمال حبيب (2010)، الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز"، في، محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية ناشرون، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

اعتمدت الدولة القومية التركية، بعد ذلك، أسس "العرق الواحد واللغة الواحدة"، وعملت على ترسيخ مبادئ العلمانية، وقد واجهت مجموعة من التحديات رغم مساندة العالم الغربي لها، خاصة بعد ظهور الشيوعية (1917)، إذ رأى الغرب تركيا موقعاً يجب تحصينه. وازدادت أهمية تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) حيث احتاج الغرب المدمّر الأيدي العاملة التركية وتلك القادمة من جنوب أوروبا. وعمل الغربيون جاهدين على ضم تركيا لحلف السنتو ثم حلف الناتو، وربطوها معهم بعلاقات تجارية وثقافية واقتصادية أدت إلى اجتهاد الطورانيين (بمساندة اليهود) للتخلص من أسيوية تركيا وإسلاميتها، حتى لو أدّى ذلك إلى محاربة الأكراد والإسلام والعرب[1].

واستمرت تركيا في بناء دولة ذات هوية أخرى على يد تورغوت أوزال ثم أربكان وبعده جاء غول وأردوغان وأوغلو.

وكما ذكرنا لقد شكل هذا التخبط التركي وحالة الانفصام بين الأمة – والدولة، عائقاً كبيراً في إمكانية أنْ تلعب تركيا دوراً مهماً في الشرق الأوسط، خاصة إذا ما لاحظنا أن المصالح الاقتصادية والعسكرية التركية دخلت في مرحلة تشابك هائلة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يطرح السؤال المهم، هل فعلاً ستضحي تركيا بكل ذلك خدمة للفلسطينيين وللعرب؟ كما تبرز مسألة إمكانية وقدرة أدروغان على التحرك ضمن المحددات التالية:

1- محاولة التأكيد للشارع الإسلامي – التركي – الكردي بأنه لا يزال وفياً للمبادئ التي سجن من أجلها، والقائمة على مبدأ أن تركيا جزء من الأمّة الإسلامية.

- ([1]) عمرو الشوبكي (2011)، الإسلاميّة التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في، تركي الدخيل، عودة العثمانية الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية.

2- تناحر أردوغان مع العسكر.

3- استخدام أردوغان لورقة حماس للضغط على حليفته إسرائيل من أجل مضاعفة جهدها في سبيل فتح باب "الاتحاد الأوروبي" أمام بلاده.

4- مواجهة إصرار الإقليم الكردي العراقي على رفض أي نشاط عسكري أو أي حل يقوم على العنف والقوّة[1].

(هـ) تشتت الاتجاهات وأزمة الصراعات:

منذ أن قامت الجمهورية التركية (الكماليّة) على انقاض الإمبراطورية العثمانية، وتركيا تشهد مجموعة من الصراعات، أولها ما عرف "بحروب التحرير الوطنيّة"، حيث سعت بعض الأطراف الخارجيّة إلى اقتطاع حصص لها من الأراضي التركيّة، ثم دخلت تركيا في صراعات تاريخية مع روسيا القيصرية ولاحقاً مع الشيوعيين، ثم قام نزاع مع اليونان التي احتلت السواحل التركية الغربية عند بحر ايجه.

وما أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء حتى خرجت تركيا عن حيادها المعلن وأعلنت انضمامها إلى الحلفاء ضد دول المحور، وقد أدّى ذلك إلى انتقال تركيا إلى المعسكر الغربي ضد الاتحاد السوفياتي، وأصبحت تمثل جبهة متقدمة لحلف الأطلسي ضد حلف وارسو.

ومع هذا الوضع الجديد وجدت تركيا نفسها أمام استحقاق الاعتراف بإسرائيل (آذار 1949) لأنها أصبحت عضواً في حلف الأطلسي. وأمام السعي الجاد مؤخراً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تنقلت تركيا بين "التغريب" و"التشريق" حين شهدت قيام حكومات أكثر انفتاحاً

([1]) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=220286

- www.kurds.com/ab/index.php?obtaion=com_content&viw-artivle&id=183-3&catib=52:2010-6-22-1.
- www.lebarmy.gov.1b/article.asp?in=ar&id=26143.

على العرب والمسلمين، وذلك في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أما في منتصف التسعينيات من ذات القرن، فقد تولّدت في تركيا "صحوة إسلامية" قادت إلى انحراف، بشكل ما، عن ثوابت العلمانيّة، خاصّة في مسارات السياسة الخارجيّة، التي تشكلت في صورة واضحة، مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، وذلك بعد أن تهيأ للإسلاميين لعب دور كبير، وبعد أن شارك نجم الدين أربكان في ثلاث حكومات في السبعينيات من القرن الماضي، وترأس حكومة ائتلافية عام 1996 واجهت عنفاً من قبل جنرالات الجيش ورجال القوى العلمانيّة الذين اسقطوا هذا الائتلاف وحلوا حزب الرفاه.

دخلت تركيا بعد ذلك في مرحلة الأخذ بسياسة "العمقين"؛ الأول تاريخي، والثاني استراتيجي، الأمر الذي يعني ضرورة حجب التفاعل مع أحدهما لصالح الآخر، ذلك أن البعد التاريخي يفرض عليها التوجه نحو العرب والمسلمين وإيران والبلقان، وبذلك عليها التخلّي، إلى حد ما، عن رواسب سياسات الحرب الباردة، مما يعني الابتعاد عن استحقاقات التبعيّة للسياسات الأمريكية، خاصة في ظل الحروب التي شنتها إدارة بوش على الإرهاب، وما رافق ذلك من المساندة الأمريكية المتواصلة لإسرائيل[1]، وهنا ندخل في العمق الاستراتيجي، إذ لا بد من الإشارة إلى أن أزمة الصراع التركي بين الشرق والغرب ليست بالأمر الجديد، إذ أن تركيا قد أبدت رغبتها في الدخول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام 1963، حيث وُقّع بروتوكول أنقرة مع المجموعة الأوروبية، ثم كان إعلان قمة هلسنكي عام 1999، الذي قال "بأن تركيا دولة مرشّحة للانضمام للاتحاد". وقد لوحظ أن النخبة الكمالية التي كانت تحكم تركيا بشكل رئيسي قد اتخذت منهج التلويح بمسار الخيار الأوروبي، لمنع الإسلاميين من الوصول إلى الحكم،

([1]) محمد نور الدين (كانون الثاني 2008)، تركيا الصيغة والدور، دار رياض الريّس للنشر، بيروت، ص276.

ولمواجهة رغبتهم في إقامة علاقات تعاون وثيق مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية بشكل خاص[1].

وما أن بدأ الإسلاميون في التقدم نحو الحكم، حتى وجدت النخب الكمالية نفسها تعيش في حالة تتناقض فيها ممارساتها السياسية والاجتماعية مع القيم السائدة في أوروبا، وخصوصاً على صعيد احترام الحريات العامّة، وقضايا حقوق الإنسان، والمفاهيم الديمقراطية الليبراليّة، إذ أن الالتزام بهذه القيم يعني، حُكْماً، انتهاء حكم القوى الكماليّة وتسلط قوى الجيش المتسترة وراء فكرة علمانية الدولة. وهنا دخلت تركيا في صراع آخر مع مجيء حزب العدالة والتنمية الذي ركز، إلى جانب نزعته الإسلاميّة، على الخيار القائل بأن مستقبل تركيا هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2].

جاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا قبيل احتلال العراق، حيث نأت تركيا بنفسها عن المشاركة الفعلية في هذه الحرب، ولم تسمح باستخدام أراضيها كمنطلق للهجوم الأمريكي، الأمر الذي فتح أمامها طريقين نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي. فبالرغم من الخسارة التركيّة في امتلاك أي قدرة لتحقيق نفوذ في العراق، إلا أن العلاقات العربية – التركيّة شهدت تحسناً كبيراً على مستوى الانجازات السياسية والاقتصادية، حتى أن أحمد داود أوغلو وصف هذه المرحلة "بالذهبيّة"[3] حيث تم تجاوز الخلافات المزمنة في العلاقات مع سوريا، ولاسيما ما تعلّق بقضية لواء الاسكندرون، والمياه وحزب العمال الكردستاني، وعلاقات تركيا مع

---

(1)علي حسين باكير وآخرون (2011)، إيران: المحافظون – الحركة الخضراء والثورات العربية، الطبعة الأولى، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

خالد الحداد، أسرار التحول التركي نحو العرب والمسلمين. www.turess.com/alchourouk/153741

(2) www.lebarmy.gov.1b. op.cit.

- (3) Caglar Keydar (1987), State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, London – New York, Verso.

إسرائيل (إلا أن هذه العلاقات تأزمت مؤخراً). كما انفتحت علاقات تركيا مع جوارها الجغرافي، ومع الدول الإسلامية والعربيّة، خاصة دول الخليج العربي، تلك العلاقات التي تجسدت على شكل استثمارات كبيرة داخل تركيا. كما شهدت العلاقات التركية – الإيرانية تطوراً بلغ الأضعاف في الحجم وفي النوع.